مقدمة

لقد أبان الواقع العملي اليوم تنافس كبير وواضح في مجال الإنماء الاقتصادي بين دول العالم، في عصر سادت فيه العولمة وهيمنت التكنولوجيا الحديثة، و أصبح فيها الاقتصاد كأحد أكبر الأسلحة في ميزان القوى، باعتباره الأساس والدعامة الحقيقة لحياة الشعوب بكل جوانبها، وعليه فإن من أسباب تذبذب تحقيق تنمية اقتصادية في العديد من دول العالم الثالث ومنها الجزائر، هو قلة خبراتها التقنية في استغلال ما لديها من موارد وإمكانات، كذا عدم توفر الأموال اللازمة مما حتم على الجزائر كغيرها من دول العالم النامي بالخصوص إلى اختيار الاستثمار كقبلة لها، على نحو ما تحققه هذه الأخيرة من أثار ايجابية على القدرة الاقتصادية والصناعية والزراعية والسياحية كمتغير أساسي في تطور البلدان ونموها، أين يتم تمويلها بكل مقومات بناء اقتصاد متطور، من خلال ما يقدمه المستثمر الأجنبي من رؤوس أموال وخبرات فنية وإدارية وتكنولوجية حديثة تهيئ لها الأجواء للانفتاح على الأسواق وزيادة صادراتها وإيجاد فرص عمل لمواطنيها، وما يوفره من علاقات اقتصادية وتجارية وحتى سياسيه.

لأجل هذا الغرض تعمل الدول على إبرام وفتح الاستثمارات مع أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب بحسب ما تقتضيه خططها التنموية كعقود استغلال ثرواتها الطبيعية وعقود التكنولوجيا وعقد بناء المصانع وعقود الأشغال التي تستلزمها لبنيتها التحتية، وعقود امتياز المرافق العامة وعقود المساعدة والاستشارات الفنية، وهذا ما ينطبق عليه وصف عقد استثمار.

ومنطق الحال في استقطاب الاستثمارات في أي بلد هو تكوين مناخ استثماري مشجع وملائم تروج له الدول بكل السبل من أجل إقناع المستثمر الأجنبي بالاستثمار في دولها ، ويعد نظام الحوافز أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لجلب الاستثمارات والتي تختلف من دولة الى اخرى وتعتمد على مجموعة من العوامل بما في ذلك الأهداف الاقتصادية للدولة، وكذا موقعها الجغرافي ، وقد تكون هذه الحوافز عامة مطلقة تغطي جميع

الاستثمارات وحدود مناطق الدولة وقد تكون خاصة موجهة إلى مناطق محددة أو أنشطة بعينها، ناهيك عن شروط منحها وتطبيقها ومدة سريانها.

وفي هذا الإطار، وعملاً بمبدأ تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، باشرت الجزائر، خلال العشرين سنة الأخيرة، تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تهيئة مناخ استثماري جاذب وآمن. وقد تَجسّد هذا التوجه في اعتماد تدابير تحفيزية وضمانات قانونية تهدف إلى تأمين حقوق المستثمرين وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار. وبلغ هذا المسار ذروته بإصدار القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة، وعزز من الضمانات القانونية المخولة للمستثمرين، لا سيما من خلال مراجعة آليات فض النزاعات، وإعادة هيكلة الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار، إلى جانب استحداث المنصة الرقمية الوطنية لتسجيل وتسهيل عمليات الاستثمار. وهي محاور سنعمد إلى تحليلها وتفصيلها ضمن مضامين هذه الدراسة.

لذلك نهدف من خلال هذا المقياس :

1-بيان مفهوم الاستثمار بشكل محدد وواضح وبيان موقف المشرع الجزائري من مفهومه

2-تسليط الضوء على الأنشطة الاستثمارية في الجزائر وأنواعها .

3-بيان الاتجاهات التي انتهجها المشرع الجزائري بغية جدب الاستثمارات وتوطينه .

4- معرفة أهم التعديلات التي جاء بها المشرع في قوانين الاستثمار السابقة والقانون الحالي

5-بيان أهم الأجهزة الإدارية الفاعلة في عملية تنظيم الاستثمار في الجزائر

6-ضمانات فض نزاعات وتحديد طبيعة الاستثمارات

7-اهم الجرائم الاستثمارية

مقدمة

وعليه لا جدال أن الاستثمار يشكل أهمية كبيرة اليوم كيف لا وهو يمثل أكثر المصطلحات تداولا اليوم في العالم ، كما ترتبط به العديد من المؤشرات الاقتصادية السياسية والأمنية ، الداعمة للرقي والتطور والشعور بالأمن، وأمام هذا التنافس المحموم بين دول العالم لجدب الاستثمار وتوطينه يقف المرء متسائلا على ماهية الاستثمار ومفهومه؟ جدواه؟ واطاره القانوني ؟ أجهزته؟ اهم الامتيازات والضمانات المالية والقضائية المتوفرة في القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية؟ ويصبح هذا التساؤل ملحا للمختصين في المجال القانوني والاقتصادي أكثر. وهو ما سنعالجه في برنامج هذه الدراسة الأكاديمية للماستر سنة أولى تخصص قانون أعمال معتمدين على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج التاريخي ووفق التقسيم الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

المحور الثاني: نطاق وأساس تطبيق قانون الاستثمار

المحور الثالث: مزايا وضمانات الاستثمار في الجزائر

المحور الرابع: أجهزة الاستثمارفي الجزائر

المحور الخامس: نظام تسوية منازعات الاستثمار

المحور السادس : جرائم الاستثمار